الفصل الثامن

اليابان.. متطورة
ولكن من الصعب أن تكون أوروبية

التاريخ الياباني:

تبدو اليابان من على السطح وكأنها دولة أوروبية، ولكن من الداخل فهي مختلفة كلية، فاليابان من الخارج لها الطابع الأوروبي ولكن من الداخل فهي تأخذ طابعها الأصلي الياباني.

إن اليابان هي الدولة الآسيوية الوحيدة التي بدأت مرحلة التصنيع في القرن التاسع عشر، ولكن وبكل المعايير فهي الدولة التي استطاعت تقليد الغرب. لقد قامت الحركة الصناعية في اليابان قبل عام ١٩١٤ ـ أي قبل بداية الحرب العالمية الأولى ـ كذلك كانت هناك حركة صناعية أخرى قبل عام ١٩٣٩ ـ أي قبل قيام الحرب العالمية الثانية. احتلت اليابان أجزاء كبيرة من شرق آسيا في عام ١٩٤٥، بعدها بدت اليابان في اقتصادها مزدهرا، حيث نصيب الفرد الياباني من الناتج المحلي الإجمالي ـ GDP ـ كان أعلى من الدول الغربية وذلك في الثمانينيات. وليس بغريب أن تكون اليابان نموذجا يحتذى به عندما بدأت النمور الآسيوية في شرق آسيا في الظهور في أواخر الخمسينيات. وإذا أردنا أن نفهم طبيعة التطور الآسيوي، فإن اليابان تعتبر هي بداية المكان الأفضل، ذلك لأنها كانت الدولة الأولى التي قامت على التطور وبقيت كنموذج للدول المتقدمة في شرق آسيا. وإذا كانت اليابان جزءًا من شرق آسيا، فإن ذلك لا يعني أنها تمثل هذه المنطقة من العالم، بل بالعكس فاليابان هي حالة فريدة بذاتها. لقد تشكلت اليابان نتيجة تداخل حضارتين عريقتين، الأولى الحضارة الصينية في القرنين الخامس

والسادس، والحضارة الغربية في القرنين التاسع عشر والعشرين. والتاريخ الأولى لليابان يوضح بأنها تأثرت بالحضارة الصينية والتي كانت وقتها الصين دولة أكثر تقدما وعلما. وقبل تداخل اليابان مع الصين، لم يكن لدى اليابان نظام للكتابة خاص بها ولكن نتيجة للتداخل مع الصين تم تطبيق نظام للكتابة له العديد من الصفات المشتركة لنظام الكتابة في الصين ولكن أُخذ طابعٌ خاصٌ باليابان. وبالرغم من أن تأثير الصين على اليابان كان عميقا، إلا أنه توسع وانتشر وتشكل بالتجربة والتقاليد اليابانية. وبالتالي اختلفت تعاليم الكنفوشية اليابانية ـ Confucianism ـ بدرجة كبيرة ومن نواحٍ عديدة من تعاليم الكنفوشية الصينية. والتاريخ الياباني يوضح لنا عصرين مهمين في اليابان، عصر توكوجاوا ـ Tukugawa ـ والذي امتد حوالي ٢٥٠ عاما وذلك قبل عصر ميجي ـ meiji ـ والذي اعتبر عصر الاستقلال والنهضة. لقد كان عصر توكوجاوا يتصف بالمركزية الكبيرة في الحكم وإنشاء نظام الإقطاع، وكان هذا العصر هو عصر انغلاق تام لليابان، وكان السبب في ذلك هو خوفٌ الإمبراطورية من أنشطة التجارة من الخارج وتأثر اليابان بالنفوذ الأجنبي وخاصة استيراد الأسلحة الأوروبية النارية، والتي كان يعتقد أنها ستكون سببًا رئيسيًا في عدم الاستقرار الداخلي. وبنهاية عهد إمبراطورية توكوجاوا، إيدو ـ Edo ـ والتي عرفت فيما بعد بطوكيو كانت كبيرة مثل لندن، وكان عدد سكانها يربو عن المليون نسمة. ويمكن القول بأن الاقتصاد الياباني في عام ١٨٠٠ كان أفضل بالمقارنة بدول شمال غرب أوروبا، ولكنه كان يعاني في نفس الوقت من ضيق الموارد مثله في ذلك مثل أوروبا والصين.

ومع بداية عهد ميجي ـ Meiji ـ في عام ١٨٦٨ فقد بدأت حركة للنهضة الاقتصادية في اليابان. في عام ١٨٥٣، تأثرت حالة السلم والاستقرار والتي كانت قد ظهرت في أواخر عهد توكوجاوا وذلك نتيجة وصول القائد الأمريكي كومودور بيري ـ Commodore Perry ـ الضابط البحري على رأس أسطول

من المراكب السوداء، طالبا بالنيابة عن الولايات المتحدة، بجانب قوى أوروبية عديدة ـ وعلى الأخص بريطانيا ـ بأن تقوم اليابان بفتح اقتصادها وخطوط ملاحها للتجارة الدولية. ولم تستطع اليابان التغاضي عن ذلك الأمر العسكري من قبل هذه القوى، وإلا تم غزو اليابان من قبل هذا الأسطول. وبالتالي تم توقيع اتفاقيات غير متكافئة بينها وبين القوى الغازية بمقتضاها يتم فتح حدود اليابان للتجارة الدولية وبشروط مجحفة، بما فيها فتح مناطق أخرى على حدود شواطئها. وتعتبر هذه الاتفاقيات بمثابة الحد من سيادة اليابان على شواطئها وأراضيها. وفي عام ١٨٥٩ اضطرت اليابان إلى السماح بدخول الديانة المسيحية والتي كانت محرمة منذ ٣٠٠ عامٍ من قبل.

الإمبراطور ميجي ـ Meiji ـ

إن تدخل الدول الغربية ـ بالأساطيل البريطانية والأمريكية والفرنسية والهولندية ـ أدى إلى وجود حالة من العداء لقوى الغرب والتي سميت في اليابان في ذلك الوقت بالبربريين. تبع ذلك قيام المسلحين والذين عرفوا في ذلك الوقت

ساموراي ـ Samurai ـ بالإطاحة بنظام توكوجاوا والمساعدة في دخول اليابان بعهد جديد تحت نظام ميجي ـ Meiji ـ والذي حكم البلاد في الفترة ما بين ١٨٦٨ ـ ١٩١٢. وفي نهاية السبعينات بدأت الحكومة اليابانية في بيع العديد من المصانع الجديدة، وظهرت نتيجة لذلك طبقة من الرأسماليين، والذين كان معظمهم من فئة الساموراي وأصبح نظام التبادل هو النظام النقدي وانتهى بذلك نظام المقايضة والذي كان سائدا في عهد الإقطاع تحت إمبراطورية توكوجاوا.

استقر عهد ميجي لفترة طويلة، وتحولت اليابان عن قناعة تجاه الغرب محاولة مجاراته بل والتفوق عليه ولكن بأسلوب تدريجي وهادئ. وكان الهدف هو تغطية الفجوة بين الغرب واليابان والحصول على احترام الغرب بوصولها بمعايير الغرب الاقتصادية إلى سلم التقدم الاقتصادي. وقبل عام ١٩٣٩ كان النظر بالمقارنة إلى أوروبا ولكن بعد عام ١٩٤٥ حلت محلها القوة المهيمنة الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية وهي الولايات المتحدة والتي أصبحت هي النموذج التي حاولت اليابان مجاراته وفي أحيان أخرى التفوق عليه نتيجة لإرسال بعثات مكثفة إلى أوروبا وأمريكا في مجالات شتى والتدريب المتواصل للعمالة اليابانية، فكان تطوير السكك الحديدية من بريطانيا، والمصارف من فرنسا والتعليم من الولايات المتحدة وهكذا.

وأصبح عهد ميجي هو عهد التقرب إلى الغرب وأمريكا حيث كانت اليابان لا تنظر إلى الدول الآسيوية الأخرى حيث كانت تعتبرها متخلفة ، ولا ترقى إلى المستوى الحضاري الياباني، لدرجة أنه في مؤتمر بين أوروبا واليابان في طوكيو في عام ١٩٩٩ والذي ذكر فيه بغرابة بأن اليابان ربما ترى طلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ـ European Union ـ وعليه فإن اليابان فشلت في إعادة التفكير في علاقتها مع شرق آسيا والتي تحولت فيما بعد إلى مراحل من التقدم أدت إلى إضافة عامل هام من قيام بعض الأزمات باليابان نتيجة لتركها جاراتها القادم

الجديد إلى النمو والتقنية في الوقت الذي كانت فيه اليابان تعاني من ظهور فقاعة الأزمة المالية ومشاكلها المكثفة. وعموما يمكن القول بأنه إذا كانت بريطانيا هي رائدة أوروبا في التنمية والتقدم، فإن اليابان تعتبر رائدة آسيا[1].

الاقتصاد في اليابان:

يكمن نجاح اليابان في الوقت الراهن، بشكل خاص في القطاع الاقتصادي من خلال النمو التكنولوجي والاقتصادي حيث يحظى الاقتصاد الياباني بأفضل مكانة في القرن الحادي والعشرين، مع توسعها الزائد في الصادرات، الأمر الذي أدى إلى محاكاة البلدان الآسيوية الأخرى والتي تسمى بالدول الصناعية الجديدة - كوريا الجنوبية، وسنغافورة، وتايوان، وتايلاند، وغيرها من البلدان الآسيوية للنموذج الياباني، بجانب الصين.

فأجور العمالة في جميع هذه الدول الآسيوية الصناعية الجديدة أقل مما لدى اليابان الأمر الذي أدى إلى لجوء اليابان لإقامة مصانعها في تلك الدول. واستطاعت هذه الدول أن تنافس اليابان في صناعة المنسوجات والدمى والبضائع المنزلية والسفن والفولاذ والسيارات (بدرجة أقل). ولا يعني ذلك تراجع اليابان عن إنتاج السفن والسيارات والشاحنات والفولاذ، بل يعني أن تكون اليابان على قمة السوق وذلك بإنتاج فولاذ بمواصفات أرقى أو سيارات أكبر حجما وأكثر تعقيدا. وبالتالي كانت إحدى المهام الرئيسية لوزارة التجارة والصناعة العالمية اليابانية هي إلغاء الصناعات التي لم تعد منافسة وتوجيه المصادر والكوادر إلى قطاعات اقتصادية أخرى ذات تنافسية عالمية أكبر. وكان رد الفعل الأمريكي والأوروبي ضد الاختراق الياباني متزايدا لأسواقها المحلية، حيث أخذت الفوائض اليابانية بالنسبة لأوروبا وأمريكا تتسع بدرجة كبيرة، وكان رد الفعل الأوروبي متراوحا من فرض حصة استيراد محدودة إلى إعاقة جمركية، أما الإدارة الأمريكية فقد ترددت بسبب قيادتها لنظام تجاري عالمي مفتوح في حظر أو تخفيض الواردات اليابانية بغير فرض قيود طوعية. ولكن كان

موقف الولايات المتحدة أن تقوم بمد اليابان بالأغذية والمواد الأولية واستيراد المصنوعات اليابانية، كذلك طالبت باتخاذ إجراءات بالحد من عدم التوازن بينها وبين اليابان على أثر زيادة العجز التجاري الأمريكي لصالح اليابان، وزيادة ضغط أصحاب الصناعات الأمريكية الذين أضيروا من المنافسة اليابانية، تمثلت في تشجيع رفع قيمة التبادل التجاري للين الياباني والعمل على زيادة اليابان من وارداتها من البضائع الأمريكية. ومن المحتمل أن تقوم اليابان بتوسيع صادراتها بوتيرة أسرع من القوى الكبرى الأخرى، لأنها سوف تستفيد بدرجة كبيرة من تغير معايير التجارة الدولية والتي خفضت أسعار كثير من الخامات والوقود والأغذية كذلك فإن احتمال ارتفاع قيمة الين الياباني سيعمل على انخفاض حجم بعض الصادرات اليابانية في الأسواق الخارجية ولكن اعتمادا على مرونة الطلب حيث يؤدي إلى تخفيض تكلفة الواردات اليابانية بدرجة كبيرة، وبالتالي المساعدة على إبقاء الصناعة اليابانية في موقع تنافسي مع استمرار انخفاض التضخم.

ومن الأهمية بمكان أن الصناعة اليابانية قد اتجهت حديثا نحو أكثر القطاعات الاقتصادية المربحة وهي التكنولوجيا الراقية في الوقت الذي انسحبت فيه اليابان من صناعات المنسوجات وبناء السفن والفولاذ الأساسي وتركتها إلى دول أجور عمالتها أقل كثيرًا ، وأصبحت بذلك القوة الرائدة في الصناعات المتقدمة علميا وذات القيمة المضافة الأعلى، غير أن أهم شيء بمعايير الإنتاج هو تفوق اليابان وريادتها ميدان الروبوتات الصناعية وتطويرها مصانع تجريبية كاملة تسيطر على الكمبيوترات والليزر والروبوتات، وهو الحل الأمثل لأزمة العمالة اليابانية، وأفادت دراسة في هذا المجال بأن اليابانيين يستخدمون روبوتاتهم بكفاءة أعلى من الأمريكان هذا بالإضافة إلى أن اليابان تتولى القيادة في معدل الإنفاق على البحث والتطوير غير العسكري. كذلك فإن الإنفاق الياباني على مشاريع البحث والتطوير تتولى زمامه الصناعة اليابانية نفسها بنسبة أكبر

بكثير عن نظيراتها في أوروبا والولايات المتحدة حيث تتولى الحكومات والجامعات أغلب ذلك. هذا إلى جانب ارتفاع مستوى الادخار القومي في اليابان مقارنة بالادخار الأمريكي، وضمان الشركات اليابانية سوقا داخلية لكل منتج عدا المصنوعات المغالى في فخامتها، وهي حالة لم تتمتع بها الشركات الأمريكية أو حتى غالبية الشركات الأوروبية بالرغم من إجراءاتها الحمائية. ويرجع السبب في ذلك إلى عدم قناعة المستهلك الياباني بشراء المنتجات الأجنبية عدا المواد الأولية والأغذية الأساسية، والذي يضمن ذلك هو جودة نوعية المنتجات اليابانية استنادا إلى قياس اختبارات الذكاء العلمية والرياضية.

قوة اليابان الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين:

والتساؤل الذي يثور في هذا المجال، هو كيف ستغدو قوة اليابان الإقتصادية في هذا القرن الحادي والعشرين؟ يبدو أن الإجابة الموحدة ستكون أكثر قوة، إذا استثنينا نشوب حرب واسعة النطاق، أو نزول كارثة بيئة، أو حصول كساد اقتصادي وحمائية عالميين على نمط ما حدث في الثلاثينيات. فيما عدا ذلك، فإن اليابان من الممكن لها أن تتبوأ مكانة الدولة الرائدة أو الثانية في مجال الكمبيوترات والروبوتات والاتصالات السلكية واللا سلكية والسيارات والشاحنات، وربما التكنولوجيا الإحيائية وحتى الفضاء. وربما أن تكون الفريدة من نوعها في مجال التمويل. ولهذا السبب صرح الخبراء أمثال (هرمان كاهن) و(عزرا فوجيل) بأن اليابان ستغدو الدولة الاقتصادية "رقم واحد" في مطلع القرن الحادي والعشرين، وليس من عجب انبهار الكثير من اليابانيين بهذا الأفق. إذ يبدو هذا إنجازا لا يصدق حققته دولة تمتلك ٢٪ فقط من سكان العالم يعيشون على ٠,٣٪ فقط من أرضه السكنية. أما فيما يتعلق بالإمكانات التي انطوت عليها التكنولوجيا الحديثة، فسيميل المرء إلى افتراض أن اليابان غدت قاب قوسين أو أدنى من استنفاذ قدرات شعبها وأرضها، وأنها من الممكن في يوم ما أن تتخلف وراء الأمم ذات المصادر الأثري والمحتاجة فقط إلى اقتباس

العادات اليابانية، وذلك هو حال دول جزرية أو طرفية أخرى صغيرة نسبيا (البرتغال وهولندا وحتى بريطانيا)، وعموما فسوف تستمر اليابان في تسلق سلمها في المستقبل المنظور[٢].

إن الوضع المقلق لليابان وبالتالي ميزان القوى في شرق آسيا، هو أن دبلوماسية السلام مع جميع الجهات لهي ناجحة ومجدية في الوقت الراهن. ولكن ما مدى نفعها لو أن الولايات المتحدة انسحبت من التزاماتها في آسيا، أو شعرت باستحالة حماية تدفق النفط من المنطقة حتى يوكوهاما؟ وما نطاق فائدتها أن نشبت حرب كورية أخرى؟ وما جدواها لو شرعت الصين بفرض هيمنتها على المنطقة؟ لا ريب بعدم وجود إجابة على أسئلة افتراضية ومخيفة كهذه، وهكذا قد تشعر حتى مجرد "دولة تجارية" ذات "قوات صغيرة للدفاع عن النفس" باستحالة التنصل من تقديم الإجابات، ومثلما اكتشفت أمم أخرى خبا بريقها سابقا، لم تعد الخبرة التجارية والثروة المالية كافيَين في عالم فوضوي يعج بسياسات الهيمنة العالمية.

السياسة الخارجية اليابانية:

صعدت اليابان لتصبح قوة كبرى في القرن العشرين، حيث وضع زعماء ميجي مجموعة من الأهداف طويلة المدى لتعزيز قوة الأمة اليابانية والتغلب على وضعها كآخر دولة في العالم الصناعي، وكان اليابانيون شعبا نشطا مثابرا. ولما كانت السياسة الخارجية اليابانية قد تأثرت بدرجة كبيرة باعتبارات واقعية، فقد كانت تفتقد إلى الالتزام القاطع بالمثل العليا السامية. وكانت المبررات الأيديولوجية التي أعطيت للسياسات الخارجية عذرا باطلا أكثر من كونها باعثا أو دافعا. واستهوت حركة الجامعة الآسيوية بعض المفكرين اليابانيين، غير أن القادة السياسيين رفضوا تحقيق هويتهم في آسيا في قرن كان الغرب يهيمن على آسيا. وقبل أن يصل الغرب إلى آسيا، كانت اليابان تعتمد على نفسها بالكامل، غير أن عمليات التصنيع التي كانت تهدف إلى تأسيس الاستقلال القومي زادت

بدرجة كبيرة من اعتماد اليابان على العالم الخارجي. واليابان شبه خالية من المواد الخام المطلوبة للصناعة الحديثة كان لزاما عليها أن تستوردها، وقد أصبحت من أكبر الدول المستوردة في العالم للمواد الخام، وكان عليها أن تصدر السلع المكتملة لشراء المواد الخام.

ومن خلال الموارد الفقيرة ووصولها المتأخر إلى العالم الحديث كانت اليابان مستهدفة بشكل فريد للتغيرات الحادثة في النظام الدولي، الذي تبعا لذلك، مارس نفوذًا كبيرًا على صياغة السياسة الخارجية اليابانية وشكل المؤسسات السياسية والاقتصادية المحلية، وأصبحت اليابان دولة تتفاعل مع تأثير الغير عليها. وأظهرت اليابان على نحو متكرر ميلا نحو التكيف والتوافق مع التغيرات الجوهرية في بيئتها الخارجية. ولما كانت اليابان دولة بدأت تطورها في زمن متأخر، فقد تعلمت كيف تستجيب للظروف التي تفرضها القوى الغربية. وكما علق نائب وزير التجارة الدولية والصناعة (MITI)، "كانت اليابان تنظر إلى النظام الاقتصادي الدولي على أنه حالة مفترضة وتبحث عن طرق لاستغلاله".

ومنذ حضور اليابان مؤتمرها الدولي الأول مع القوى الكبرى في بكين عام ١٩٠١، عندما اجتمعوا للتباحث في نتائج ثورة البوكسر "Boxer Uprising"، لم يقدم القادة اليابانيون أية مقترحات لتشكيل قواعد ومؤسسات النظام الدولي، ولم تلعب اليابان دورا نشطا لا في عصبة الأمم ولا في الأمم المتحدة يتناسب مع دور القوى الكبرى. وكمسألة مصلحة ذاتية تحالفت اليابان على نحو متكرر مع القوى الصاعدة مع بريطانيا العظمى في الفترة من ١٩٠٢ إلى ١٩٢٢، ومع ألمانيا في الفترة من ١٩٣٦ إلى عام ١٩٤٥، ومع الولايات المتحدة منذ عام ١٩٥٢. وعلى الرغم من الوسائل قصيرة المدى المطلوبة للتعاون مع الأجانب، كانت اليابان اللاعب الوحيد بشكل فريد بين القوى العالمية. ومن المألوف تسمية النظام السياسي الياباني في عقد الثلاثينيات بأنه نظام "فاشي" لأن سياساته وأيديولوجياته كانت

تشبه سياسات الفاشية في ألمانيا وإيطاليا. وبحلول ربيع عام ١٩٤٠، استنتج رئيس أركان الأسطول البحري الياباني أن البرنامج المتعجل لأمريكا سوف يؤدي إلى هيمنة أمريكية في الباسيفيكي بحلول عام ١٩٤٢، ولابد لليابان أن يكون لها سنبيل للوصول إلى البترول في شرق الإنديز الهولندية لكي تساير القوة الأمريكية. قام وزير الخارجية الياباني ماتسوكا يوسوكي المتهور بحل المأزق عن طريق مسلك سريع، فقد قرأ خطأ بشكل يشبه الكارثة اتجاهات العالم، فعندما تضاعفت انتصارات النازي، بدا له وللعديد من القادة اليابانيين الآخرين أن الفاشية على وشك الانتصار في أوروبا، ولابد أن تنتهز اليابان الفرصة.

يوسوكه ماتسوكا

وزير خارجية اليابان قبل فترة وجيزة من الحرب العالمية الثانية

وعند سقوط هولندا وفرنسا وبدت هزيمة إنجلترا وشيكة كانت السياسة الانتهازية هي التي تحكم العصر. بوغت ماتسوكا بقوة رد الفعل الأمريكي، فقد حظر الرئيس روزفلت أي شحنات أخرى من الحديد الخردة إلى اليابان، وبعد أن دخلت القوات اليابانية الهند الصينية قام بفرض حظر على البترول. صمم القادة اليابانيون على القيام بضربة جريئة للقوة البحرية الأمريكية في الباسيفيكي. فالضربة الوقائية المباغتة لأسطول الباسيفيكي في بيرل هاربر سوف تعطي اليابانيين الوقت للاندفاع بقوة نحو جنوب شرق آسيا، وتقوية سيطرتها على الموارد اللازمة لحرب شاملة.

دفعت اليابان ثمنا رهيبا بسبب المغامرة الجريئة لقادتها وعدم حساب اتجاهات الزمن بشكل مأساوي، ودخلت الأمة في صراع كلفها حياة ما يقرب من ثلاثة ملايين مواطن وإمبراطوريتها الكاملة في أعالي البحار، وأدى إلى دمار ربع آلاتها ومعداتها ومبانيها ومساكنها. وقد عاشت أجيال مرعوبة جسديا ونفسيا من وقوع الكارثة. وبحلول عام ١٩٤٤، وصلت جهود الحرب إلى مرحلة سيئة عندما سقطت جزيرة سيبان في شهر يوليو وأصبحت الجزر اليابانية داخل مرمى القذائف الأمريكية.

حدد اجتماع الحلفاء في بوتسدام في شهر يوليو أهدافهم بتفكيك الإمبراطورية اليابانية، معاقبة مجرمي الحرب وإقامة نظام ديمقراطي. ترك إعلان بوتسدام مصير المؤسسة الإمبريالية غير واضح، فقد رفض اليابانيون شروطه بعد إلقاء القنابل الذرية ودخول الاتحاد السوفيتي الحرب ضدهم ، تدخل الإمبراطور وأصر على وقف القتال. ولأول مرة في تاريخها تم احتلال اليابان بجنود الأعداء، الاستسلام غير المشروط والاحتلال وتسريح الجيش بدت أنها علامة على نهاية مركز اليابان كواحدة من القوى الكبرى التقليدية. انسحبت اليابان بعد الحرب من السياسة الدولية وأصبحت تحت الحماية العسكرية للولايات المتحدة. وطوال عقود لم يكن لها دور في الشؤون الإستراتيجية الدولية كما هو معروف بشكل طبيعي. وقد نشأت السياسة الخارجية اليابانية بعد الحرب التي يمكن وصفها على نحو أفضل بأنها "واقعية تجارية" من دروس الهزيمة.

إن السياسة اليابانية المتعلقة بتجنب الالتزامات العسكرية ـ السياسية في الوقت الذي يتم فيه التركيز على النمو الاقتصادي، والتي أصبحت تعرف أخيرا بمبدأ يوشيدا، استخدمها خلفاؤه في الستينيات في تبني المبادئ غير النووية الثلاثة (عدم إنتاج أسلحة نووية، أو امتلاكها، أو السماح بدخولها) المبادئ الثلاثة التي تحرم التسلح وتصدير التكنولوجيا العسكرية (عدم تصدير الأسلحة إلى دول في الكتلة الشيوعية، وإلى دول تشملها قرارات الأمم المتحدة بحظر

التسلح، والدول المشتركة في نزاعات مسلحة) وتقييد الإنفاق العسكري بـ١٪ من إجمالي الناتج القومي. وقد ثبت أن مبدأ يوشيدا أكثر بقاء مما توقع صانعه لأنه تعامل بشكل فعال مع البيئة الداخلية والبيئة السياسية. وعندما بلغ الاقتصاد الياباني درجة عالية من الانتعاش انتهى المبدأ من نفسه. فخلال حرب فيتنام، على سبيل المثال، حيث استميلت كوريا الجنوبية لإرسال ٣٠٠ ألف جندي للقتال بجانب الأمريكان، تجنب اليابانيون التورط العسكري المباشر. كانت هذه الإستراتيجية تكيفا ذكيا بشكل واع لظروف اليابان في البيئة الدولية، ووالسلام الأمريكاني الذي تلا الحرب العالمية الثانية قد جاء بنظام اقتصادي دولي ليبرالي يمكن أن تلجأ له دولة منهزمة ومنبوذة تركز رؤيتها على النمو الاقتصادي، وتسعى نحو الصعود مرة أخرى إلى مصاف القوى الكبرى. وعلاوة على ذلك، استفادت اليابان أكثر من أية دولة أخرى من النظام الدولي بعد الحرب.

في عقد الثمانينات بدا أن هدف اليابان الذي ظل طوال القرن بالتفوق على الغرب قد تحقق. ومن خلال العديد من المعايير الاقتصادية والتكنولوجية أصبحت قوة اليابان توازي قوة الولايات المتحدة. وعندما تطور النمو الاقتصادي الآسيوي في الثمانينات، كان البيروقراطيون اليابانيون يعملون جنبا إلى جنب مع رجال التجارة في صياغة إستراتيجية آسيوية لملاحقة أهداف الاستقلال الذاتي والاكتفاء الذاتي والبحث عن تشكيل مجال من الهيمنة الاقتصادية. وفي عقد التسعينات دخلت شرق آسيا ما يمكن أن يطلق عليه فترة بلبلة وعدم وضوح رؤية، فترة تقلب وتغير متواصل وعدم يقين عندما كان شكل النظام الجديد لم يتضح بعد. غير أن النهاية المفاجئة وغير المتوقعة للحرب الباردة والبلبلة التي تلتها في شرق آسيا تركت اليابان بدون دليل تسترشد به. واكتسحت موجة الاضطرابات البلاد في التسعينيات. وعانى الاقتصاد أسوأ تراجع منذ الثلاثينيات وانهار الاقتصاد السياسي الذي كان مشكلا ومتناغما وفق الظروف الفريدة في الحرب الباردة في عام ١٩٩٣. كانت اليابان ستبدو أكثر

ملائمة في توفير الزعامة لحل الأزمة المالية الآسيوية التي بدأت عام **١٩٩٧**. لكن نظامها كان ضعيفا مرة أخرى. وفي وسط الهبوط الاقتصادي الممتد الذي - صممت فيه مؤسساتها على اللحاق بالدول الصناعية المتقدمة - لم يعد من المناسب أو المجدي أن تستطيع اليابان حشد زعامتها لتحفيز اقتصادها وإصلاح مؤسساتها المالية والمساعدة على إخراج آسيا من الوباء الإقليمي. وفي بيئة الحقبة الجديدة المتغيرة، كان ظهور الصين إحدى المشاكل المعقدة لليابان.

بحثت اليابان في أمر تعظيم استقلالها الذاتي الذي يمكن أن تتحمله واشنطن، حيث يجب أن تعتمد اليابان على الولايات المتحدة في التوازن مع الصين لأنها لا تستطيع القيام بهذا الدور بنفسها، ونتيجة لذلك فإن الإبقاء على تحالفها مع الولايات المتحدة يعتبر مسألة مهمة بالنسبة لليابان. وللمرة الأولى منذ انفتاح نيكسون وكيسنجر على الصين عام **١٩٧١**، نظر الصينيون إلى التحالف الأمريكي الياباني بعين لاشك، واعتبروا أنه موجه على نحو متزايد لاحتواء القوة المتنامية للصين ونفوذها. وكما حدث في وضعها المتسم بالانخفاض تجاه توحيد كوريا ربما تتحرك اليابان بحرص في المسائل السياسية التي يثيرها الصينيون.

كان اليابانيون ممتازين في التكيف مع الضغوط القوية والحاسمة التي تأتي من الخارج. وعندما يكون الموقف معتما يقعون في المشاكل. ووفقا لذلك، فإن تركيبة التصادم المنظم والحرص الإستراتيجي في السياسات اليابانية في نهاية القرن العشرين يحتمل أن تسود مستقبلا إذا استمر التغير الحالي في نظام شرق آسيا. ولكن ما أن تصبح تركيبة البيئة الخارجية واضحة، فمن المحتمل أن تكيف اليابان نفسها وفق النظام الجديد. وعلاوة على ذلك، إذا كان الماضي هو الدليل الذي يعول عليه، فإن اليابان سوف تتكيف بالسرعة التي ستدهش الذين لا ينظرون إلا إلى جمودها الحالي[٣].